

## السياسة النقدية في الإسلام ودورها في الحد من الأزمات وإمكانية الاستفادة منها في ظل الاقتصادات المعاصرة

د. علاء بسيوني\*

د. تامر النجار<sup>†</sup>

### الملخص

تعد السياسة النقدية من أهم عناصر السياسة الاقتصادية لأي دولة، وتحمل المركز الثاني من حيث الأهمية بعد السياسة المالية وفقاً للفلسفة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، وقد توصل البحث إلى أن تطبيق السياسة النقدية في الإسلام والالتزام بالفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها يؤدي إلى الحد من الأزمات الاقتصادية المالية والنقدية، ويحافظ على استقرار الأسعار، حيث أن السياسة النقدية في الإسلام مبنية على أسس تلقائية وتعمل داخل الإطار العام للنشاط الاقتصادي الإسلامي الذي تحدده الشريعة الإسلامية، كما أن دورها دوراً وقائياً أكثر تحديداً وأقل تشابكاً وأكثر فعالية من السياسة النقدية في النظم الوضعية، كنتيجة لتحريم التعامل بسعر الفائدة وتوريق الديون وعقود المستقبلات والمشتقات المالية، وتحريم الاكتناز، واقتصار المعاملات المالية على معاملات اقتصادية حقيقية، بالإضافة إلى توافقها مع ثقافة المجتمع المسلم وهذا ما يجعلها أكثر فعالية وتناسباً للعمل في المجتمعات الإسلامية. كما توصل البحث إلى ضعف إمكانية الاستفادة من السياسة النقدية في الإسلام في ظل الاقتصادات المعاصرة المبنية على أسس غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأن كيفية استخدام هذه السياسة وأدواتها وقنوات تأثيرها في ظل الاقتصادات المعاصرة تحتاج إلى كثير من البحث والعمل لإفرازها ووضعها في إطار نظري يسهل تطبيقه خاصة في ظل مجتمعات تقوم اقتصاداتها على أسس غير إسلامية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسات الاقتصادية، الاقتصاد الإسلامي، التضخم.

\* مدرس بكلية التجارة -جامعة الأزهر  
† مدرس بكلية التجارة -جامعة الأزهر

## Monetary Policy in Islam and its Role in Reducing Crises and the Possibility of Benefiting from it in Contemporary Economies

### Abstract

Monetary policy is one of the most important elements of the economic policy of any country, it comes in second place in terms of importance, after the fiscal policy, according to the philosophy underlying Islamic economics. The research has concluded that the application of monetary policy in Islam and adherence to the economic philosophy on which it leads to the reduction of financial and monetary economic crises, and maintains price stability, as monetary policy in Islam is based on automatic foundations and operates within the general framework of Islamic economic activity determined by Islamic Sharia. Moreover, its role in the economy is a preventive role, more specific, less intertwined, and more effective than monetary policy in other economic systems, as a result of the prohibition of dealing with the interest rate, securitization of debts, future contracts, financial derivatives, and the prohibition of hoarding, and that financial transactions are limited to real economic transactions. In addition to the compatibility of monetary policy in Islam with the culture of the Muslim community makes monetary policy more effective and appropriate to work in Islamic societies.

The research also found that the weakness of the possibility of benefiting from monetary policy in Islam in light of contemporary economies, which are built on foundations that are incompatible with Islamic law, because how to use this policy, its tools, and its channels of influence in light of contemporary economies need a lot of research, and work to produce and Put it in a theoretical framework that is easy to apply, especially in light of societies whose economies are based on non-Islamic foundations.

**Keywords:** Monetary policy, economic policies, Islamic economics, Inflation,

**مقدمة:**

تعد السياسة النقدية من أهم وسائل التأثير في النشاط الاقتصادي، وجزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية لأي دولة على مستوى العالم، ويهدف هذا البحث إلى التعرف على السياسة النقدية في الإسلام وأدواتها وآليات تأثيرها في النشاط الاقتصادي، ومدى فعاليتها وإمكانية الاستفادة منها في ظل الاقتصادات المعاصرة التي تعتمد على سعر الفائدة والخصم وأدوات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وكذلك مدى فعالية السياسة النقدية في الإسلام في الحد من الأزمات الاقتصادية والوقاية منها.

**إشكالية البحث:**

تقوم السياسات المالية والنقدية المطبقة في ظل الاقتصادات المعاصرة على أدوات سعر الفائدة والخصم وهي أدوات من وجهة نظر فئة كبيرة من أعضاء المجتمع غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومن ثم فإن فعالية هذه السياسات في الدول الإسلامية قد تكون أقل كفاءة مقارنة بفعالية تطبيقها في الدول غير الإسلامية، ومن ثم يتطلب الأمر استكشاف السياسة النقدية في الإسلام وأدواتها ومدى فعاليتها تأثيرها، وإمكانية الاستفادة منها واستخدامها كأدوات مساعدة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الدول الإسلامية، خاصة في ظل عدم وضوح الفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها هذه السياسة وأدواتها وآليات تأثيرها في ظل الاقتصادات المعاصرة، وكذلك التعرف على دور هذه السياسة في الحد من الأزمات المالية والنقدية.

**أهداف البحث:**

يمكن استعراض أهداف البحث في النقاط التالية:

- أ. التعرف على السياسة النقدية في الإسلام وأدواتها وقنوات تأثيرها ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خاصة في ظل الاقتصادات المعاصرة.
- ب. التعرف على دور السياسة النقدية في الإسلام في الحد من الأزمات الاقتصادية ومعالجة مشكلة التضخم.

**تساؤلات البحث:**

يقوم البحث على مجموعة من التساؤلات التي يهدف إلى الوصول إلى إجابات مرضية عنها، ويمكن عرضها على النحو التالي:

- ما هي الفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها السياسة النقدية في الإسلام، ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟

- هل يمكن الاستفادة من السياسة النقدية في الإسلام في علاج المشكلات الاقتصادية في ظل الاقتصادات المعاصرة القائمة على أسس غير إسلامية؟
- ما هو دور السياسة النقدية في الإسلام في الحد من الأزمات الاقتصادية المالية والنقدية؟

### فروض البحث:

يقوم البحث على مجموعة من الفروض التي يهدف إلى اختبارها والتأكد من صحتها، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- كانت السياسة النقدية في الإسلام من أهم عوامل النهضة الاقتصادية والحد من الأزمات في الحضارة الإسلامية، وأن الالتزام بالسياسة النقدية الإسلامية وضوابطها المختلفة والفلسفة التي تقوم عليها يؤدي إلى الحد من الأزمات المالية والنقدية.
- تساهم السياسة النقدية في الإسلام بدور فعال في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في ظل الاقتصادات المعاصرة.

### حدود الدراسة:

يمكن التعرف على الحدود الزمانية والمكانية والعلمية للدراسة على النحو التالي:

- **الحدود الزمانية:** تمتد الحدود الزمانية للبحث لتشمل الفترة منذ بداية العهد النبوي وتأسيس الدولة الإسلامية في المدينة وحتى نهاية الحضارة الإسلامية وانحسارها، وذلك لاستقراء السياسات النقدية المطبقة واستخلاص أدواتها والتعرف على مدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
- **الحدود المكانية:** تمتد الحدود المكانية للبحث لتشمل جميع الدول الإسلامية التي قامت بتطبيق السياسة النقدية الإسلامية عبر العصور.
- **الحدود العلمية للبحث:** يمتد النطاق العلمي للبحث ليشمل؛ ما يتعلق بالسياسة النقدية الإسلامية وأدواتها، وآليات وقنوات تأثيرها، وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها والحد من الأزمات المالية والاقتصادية.

### منهج البحث:

اعتمد البحث على مناهج التحليل الاستقرائي والاستنباطي التاريخي والوصفي، وذلك لاستقراء السياسة النقدية في العهد النبوي والحضارة الإسلامية واستخلاص أدواتها واستنباط وتحليل أثارها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها والحد من الأزمات الاقتصادية، وذلك بالرجوع إلى المصادر التاريخية واستقراء التاريخ الاقتصادي في الحضارة الإسلامية وتحليل أحداثه، ومدى إمكانية

الاستفادة من السياسة النقدية الإسلامية في العصر الحديث.

### خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور وذلك على النحو التالي:

الأول: ماهية السياسة النقدية في الإسلام والفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها.

الثاني: معالم السياسة النقدية في الحضارة الإسلامية ودورها في الحد من الأزمات الاقتصادية.

الثالث: مدى فعالية السياسة النقدية في الإسلام وإمكانية الاستفادة منها في ظل الاقتصادات المعاصرة.

وتعالج الدراسة هذه المحاور على النحو التالي:

### المحور الأول: ماهية السياسة النقدية في الإسلام والفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها:

يمكن التعرف على الإطار النظري للسياسة النقدية في الإسلام وفلسفتها وأدوات تأثيرها من خلال النقاط التالية:

#### أ. مفهوم السياسة النقدية الإسلامية:

يمكن إدراك مفهوم السياسة النقدية الإسلامية من خلال توصيف مفهوم السياسة النقدية بوجه عام، ثم التعرف على السياسة النقدية في ضوء الضوابط الإسلامية، وذلك على النحو التالي:

- **السياسة النقدية:** هي عملية الإشراف على المعروض النقدي لدولة ما لتحقيق أهداف محددة مثل؛ كبح التضخم، أو تحقيق التوظيف الكامل. (Thierry Warin, 2005, 3)
- **السياسة النقدية:** هي مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود، والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، أو التحكم في عرض النقود، ومستوى أسعار الفائدة. (إبراهيم عبد الحليم عباد، 2011، 2)
- **السياسة النقدية:** هي الإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطات النقدية من أجل إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد والتأثير في حجم الائتمان من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. (عبدالله لسبط، 2019، 111)
- **السياسة النقدية في الإسلام:** هي الإجراءات والقرارات التي يتخذها البنك المركزي الإسلامي لتنظيم الإصدار النقدي وضبطه بما يتناسب مع الهيكل الاستثماري والإنتاجي والاستهلاكي للاقتصاد القومي، وذلك في ضوء ضوابط الشريعة الإسلامية وأهداف الاقتصاد الإسلامي. (عبدالله لسبط، 2019، 111)
- ويرى البحث أن **السياسة النقدية:** هي السياسة التي تطبقها البنوك المركزية في الدول للتحكم في

المعروض النقدي والتأثير في حجم الائتمان، باستخدام معدل الفائدة وسعر الخصم، وسعر الصرف، وأسعار الأصول الرأسمالية، والتوقعات، وذلك لتحقيق أهداف محددة في الاقتصاد مثل؛ كبح التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار، وتحقيق التوظيف الكامل، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي.

ويلاحظ من هذه التعريفات أنه لا يوجد فرق جوهري بين مفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد التقليدي أو الإسلامي سوى التزام السياسة النقدية الإسلامية بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الإسلامي، حيث أن أدوات البنك المركزي الإسلامي في إدارة السياسة النقدية تقتصر على استخدام الأدوات النقدية الإسلامية الخالية من الفوائد، والبنوك التجارية ملزمة بتنفيذ عمليات مصرفية غير ربوية، كما أن السندات التقليدية بفائدة غير مسموح بها في البنوك المركزية الإسلامية، والسلطات النقدية مسؤولة قانوناً عن الإشراف على البنوك التجارية وصناديق ومؤسسات الائتمان. وفي صدر الدولة الإسلامية كانت مهام السياسة النقدية تتم من خلال عمليات بيت المال (الخزانة)، وكانت السياسة النقدية مختلطة مع السياسة المالية للدولة، وتحتل المرتبة الثانية في السياسات الاقتصادية بعد السياسة المالية وذلك من حيث الأهمية، حيث كانت النقود في تلك الفترة تتكون من عملات معدنية؛ الدنانير الذهبية، والدرهم الفضية، وكان المعروض من الذهب ثابتاً دائماً ولم تكن فكرة النقود الورقية والائتمان قابلتين للتطبيق، لذلك فإن آلية التوسع النقدي لم تكن موجودة في ذلك الوقت.

ولا شك أن السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي يجب أن تكون متوافقة مع روح الإسلام، كما يجب أن تساعد في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يؤكد عليها الإسلام، ويمكن ذكر أهم هذه الأهداف على النحو التالي: (M. Umer Chapra, 1983, 2)

- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتوظيف الكامل والمعدل الأمثل للنمو الاقتصادي.
- تحقيق العدالة الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل والثروة.
- الاستقرار في قيمة النقود لتكون وحدة حساب موثوقة، ومعياراً عادلاً للدفعات المؤجلة ومخزناً ثابتاً للقيمة.

وبالرغم من أن أهداف السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي هي نفسها أهداف الرأسمالية، إلا أن ذلك ليس صحيحاً، فبالرغم من وجود تشابه بينهما إلا أن هناك اختلافاً كبيراً ناشئاً عن الاختلاف في التزام النظامين بالقيم الروحية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والأخوة الإنسانية. (M. Umer Chapra, 1983, 2).

**ب. أهداف السياسة النقدية في الإسلام:**

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية في الاقتصاد من أهمها ما يلي: (محمد عبدالمنعم عفر، 1415هـ، 476)

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلاج مشكلة التضخم؛ بما يتطلبه ذلك من تحقيق للاستقرار النقدي والاستقرار في قيمة العملة الوطنية والأسعار، وتحتل هذه المسألة في الاقتصاد الإسلامي أهمية بالغة نظراً لتعلقها بالأمانة والعدل والحقوق والالتزامات، حيث أن التضخم والانخفاض في قيمة العملة يمنع النقود من أداء وظيفتها كوحدة حساب أمينة وعادلة، ويجعلها معياراً غير منصف للمدفوعات الآجلة، ومستودعاً غير موثوق به للقيمة، وهذا ما يقلل من فعالية النظام النقدي، ويؤدي إلى الظلم الاقتصادي والاجتماعي، ويشجع على المضاربات في الأسعار والتغير في قيمة النقود، ويزيد من التفاوت في الدخل، ويتنافى مع قيم الإسلام. (محمد عمر شبرا، 1984، 4-5)

2. المحافظة على توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات، واستقرار سعر الصرف؛ وذلك لضمان تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي بشكل عام.

3. توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تحقيق أهدافها، والحد من ظاهرة الركود والبطالة؛ حيث تساهم السياسة النقدية في تحقيق السيولة وضمان التمويل اللازم للمشاريع التنموية من خلال التحكم في المعروض النقدي وحجم الائتمان واتجاهاته، وتعبئة المدخرات واستغلالها بما يحقق أهداف التنمية. (إبراهيم عبد الحليم عباد، 2011، 7)

**ج. الأسس التي تقوم عليها السياسة النقدية في الإسلام:**

1. تنظيم الجهاز المصرفي: حيث تتولى الدولة الإسلامية ممثلة في البنك المركزي مسؤولية الإصدار النقدي والتحكم في كمية النقود والائتمان، وهذا ما يتطلب إشراف البنك المركزي على جميع البنوك والمصارف داخل الدولة للتأكد من أن جميع التعاملات تتم وفق الضوابط والقيم والمعايير الإسلامية، والتحكم في حجم الائتمان المصرفي، حتى لا تؤدي إمكانية خلق الائتمان إلى التضخم. (محمد عبدالمنعم عفر، 1415هـ، 476-477)

2. تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار بشتى الوسائل المشروعة بعيداً عن نظام الفائدة الربوي، بما يحقق الأهداف التنموية في المجتمع.

3. تنظيم عرض النقود: حيث تشرف السلطات النقدية على البنوك، وتعمل على ضبط الإصدار النقدي فلا يكون هناك إصدار نقدي إلا لأسباب اقتصادية فعلية وبنفس معدل النمو في الإنتاج حتى لا يترتب على ذلك ارتفاع في الأسعار أو ضرر بالمجتمع. (إبراهيم عبد الحليم عباد، 2011، 5)

4. **ضوابط الطلب على النقود:** يعد الطلب على النقود بدوافعه الثلاثة (المعاملات والاحتياط والمضاربة) في ظل الاقتصاد الإسلامي محكوماً باعتبارات تختلف عن تلك السائدة في المجتمعات غير الإسلامية ووجود سعر الفائدة، وهي اعتبارات تجعل دالة التفضيل النقدي في أدنى مستوياتها، فالطلب على النقود لأجل المعاملات لا يتأثر بسعر الفائدة وإنما بعائد المشاركة، (محمد عبدالمنعم عفر، 1415هـ، 476-477) ومستوى الدخل طالما أن المستهلك لم يصل إلى عتبة متوسط إنفاق الطبقة الاجتماعية. (علاء بسيوني، 2022، 254) أما الطلب على النقود للاحتياط فإنه محكوم بحد أقصى هو نصاب الزكاة، وهو ما يدفع صاحب المال لاستثماره بدلاً من تأكله بفعل الزكاة. أما الطلب على النقود بدافع المضاربة فليس محكوماً بسعر الفائدة السائد في السوق، وإنما بمعدل الربح السائد وتكلفة الاحتفاظ بالنقود ممثلة في نسبة الزكاة المفروضة على الأموال المدخرة. (محمد عبدالمنعم عفر، 1415هـ، 483-484) أما الطلب على النقود بدافع المضاربة في سوق الأوراق المالية فهو محكوم بنوع الأوراق المالية التي يجب أن تكون مباحة شرعاً، ومنع التدخل في الأسواق لرفع الأسعار، وبذلك فإن نطاق المضاربة في النظام الاقتصادي الإسلامي محدود مقارنة بالنظم الاقتصادية الأخرى، ونظراً لعدم تأثر النشاط الاقتصادي بسعر الفائدة فإنه لا وجود لفخ السيولة في الاقتصاد الإسلامي كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي، وكذلك القيود التي تسببها في مشكلة الكساد والبطالة باتباع السياسة النقدية. (محمد عبدالمنعم عفر، 1415هـ، 486-490)

5. **إطار عمل البنوك في ظل الاقتصاد الإسلامي:** يؤدي تحريم التعامل بالفائدة إلى اعتماد البنوك في الاقتصادي الإسلامي على نظام المشاركة كأحد سمات ومجالات عمل البنوك الإسلامية مما يجعل الأموال المتاحة تستخدم في استثمار حقيقي، ويؤدي إلى التكيف المستمر بين البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد، ويزيد من قدرة البنوك على مواجهة الأزمات والحد من أثارها نظراً للتوافق والاشتراك في اتخاذ القرارات بين الممولين والمستثمرين كنتيجة للعمل بنظام المشاركة، وهذا ما يعني الحد من استخدام البنوك لفكرة خلق النقود كوسيلة للحصول على الأرباح والحد من تعرض الاقتصاد للأزمات. (محمد عبدالمنعم عفر، 1415هـ، 494-495)

#### د. الفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها السياسة النقدية الإسلامية:

تقوم الفلسفة الاقتصادية الإسلامية على مبدأ الحرية الاقتصادية، وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي بما يخل بآليات عمل السوق والأسعار؛ فقد ورد أنه عندما غلا السعْرُ على عهدِ رسولِ الله ﷺ سألَهُ بعضُ الصحابةِ ﷺ فقالوا: يا رسولَ الله، سعّر لنا، قالَ أن اللهَ هوَ المسعّرُ، القابِضُ، الباسطُ، الرزّاقُ، وإني لأرجو أن ألقى ربّي وليسَ أحدٌ منكم يطلبني بمظلمةٍ في دمٍ ولا مالٍ. (محمد ناصر الدين الألباني، 1408هـ، 1314) وهذا يشير إلى امتناعه ﷺ عن التدخل وتحديد الأسعار وحرصه على عدم الإخلال بآليات عمل السوق في تحديد الأسعار، ومن ثم دعمه لسياسة الحرية الاقتصادية، (علاء بسيوني،



(2020، 374) وهذا ما ينعكس على السياسات المالية والنقدية التي تطبقها الدول الإسلامية وأدواتها وقنوات تأثيرها، وفي هذا السياق نجد أن السياسة النقدية في الإسلام قد أقرت التعامل بالعملة المختلفة وحرية سعر الصرف، سواء بين العملات المحلية داخل الدولة أو بين العملات المحلية والخارجية، لما ورد عن عبد الله بن عمر، قال: كُنْتُ أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأَقْبِضُ الْوَرِقَ مِنَ الدَّنَانِيرِ، وَالدَّنَانِيرَ مِنَ الْوَرِقِ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رُوَيْدَكَ أَسْأَلُكَ، إِيَّيْ كُنْتُ أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأَقْبِضُ هَذِهِ مِنْ هَذِهِ، وَهَذِهِ مِنْ هَذِهِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرِقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ. (محمد ناصر الدين الألباني، 1400هـ، 89) وبذلك فقد سمح ﷺ بالتعامل في الصرف ووضع له بعض الضوابط وهي شرط التراضي وأن يكون بسعر يومه. ومن ذلك يمكن رسم الفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها السياسة النقدية في الإسلام من وجهة نظر البحث على النحو التالي:

1. الحرية الاقتصادية وإمكانية التدخل غير المباشر في النشاط الاقتصادي وهو ما ينعكس على السياسة النقدية الإسلامية وأدواتها، وذلك مثل التدخل غير المباشر من البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للعملات المختلفة للتأثير في سعر الصرف.

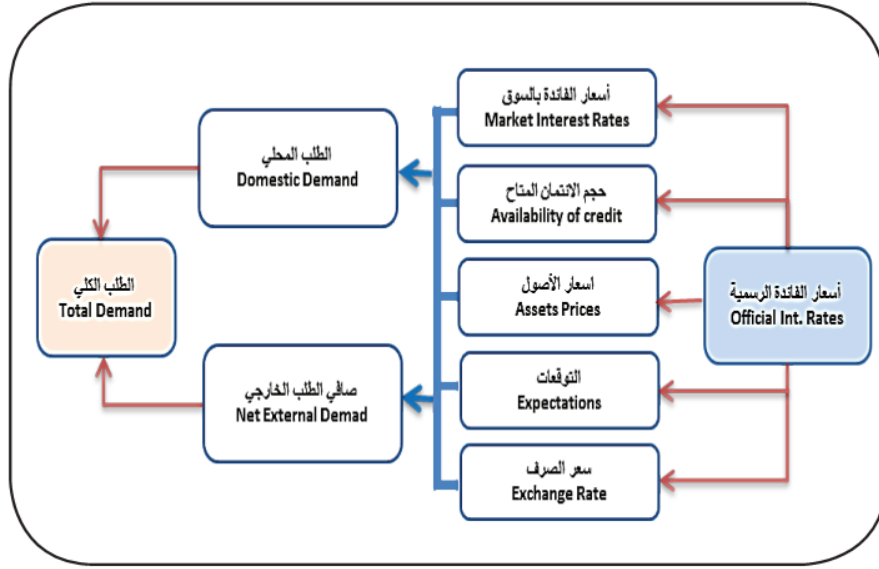
2. عدم جواز التعامل بالربا لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۗ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۗ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۗ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة، الآية: 275) وهذا ما يترتب عليه عدم الاعتماد على سعر الفائدة والخصم ومشتقات الديون ضمن أدوات السياسة النقدية الإسلامية.

3. إمكانية التعامل بأكثر من عملة داخل الدولة الإسلامية مع وجود سعر صرف بينهما يتحدد بحرية بناء على الطلب والعرض وقوى السوق، بدليل ما طبقه النبي ﷺ في عهده من إقرار التعامل بالدنانير الذهبية والدرهم الفضية مع وجود سعر صرف بينهما.

#### هـ. قنوات انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي:

تعرف قنوات السياسة النقدية: بأنها الآليات التي من خلالها يُحدِث قرار معين للسياسة النقدية أثراً على سلوكيات الأعوان الاقتصاديين (البنوك التجارية أو غيرها)، ومنه على هدف النمو والاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار، (علاء بسيوني، 2018، 84) ويوجد في الفكر الاقتصادي خمس قنوات ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي هي: سعر الفائدة، وسعر الصرف، وأسعار الأصول، وحجم الائتمان المصرفي، والتوقعات، وهذه القنوات وإن اختلفت في المدى الزمني لانتقال أثر السياسة النقدية من خلالها إلا أنه تتفق في قدرتها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية،

والشكل التالي يوضح آلية انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي.



شكل رقم (1): آلية انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي.

المصدر: أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، ع 39، 2017، ص17.

وبالنظر إلى السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي والتي تتميز بأنها سياسة تلقائية وقائية تحد من وقوع الأزمات أكثر من كونها سياسة علاجية، نجد أن قنوات تأثيرها تختلف عن السياسة النقدية التقليدية حيث تمنع الشريعة الإسلامية استخدام أهم أدوات السياسة النقدية التقليدية خاصة سعر الفائدة والخصم (سعر العائد على الودائع والإقراض المركزي)، كما توجد بعض الأدوات الأخرى التي تحتاج إلى تطويع حتى تتناسب مع الفلسفة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، أضف إلى ذلك أن السياسة النقدية الإسلامية يفترض لها أن تعمل في اقتصاد قائم على أسس غير إسلامية وباستخدام أدوات غير متوافقة مع فلسفتها الاقتصادية، وهذا ما يخلق نوع من الضبابية حول السياسة النقدية الإسلامية وأدواتها وقنوات تأثيرها، وبوجه عام يمكن الحديث عن قنوات انتقال أثر السياسة النقدية في الإسلام من خلال استعراض قنوات انتقال أثر السياسة النقدية التقليدية وموقف الفكر الاقتصادي منها وإمكانية تطويعها أو بدائلها الإسلامية وذلك على النحو التالي:

1. قناة سعر الفائدة: يحظر الإسلام التعامل بالربا وهذا ما يترتب عليه حظر التعامل من خلال أسعار الفائدة لشبهة الربا. والبديل هو قناة الربح ففي حين تمنع الشريعة الإسلامية العائد الثابت دون مراعاة لنتائج الأعمال (سعر الفائدة)، تركت الباب مفتوحاً للمشاركة في الأعمال واستحقاق الربح نتيجة المشاركة في تحمل المخاطر، وهنا يدخل التغيير في هامش الربح كأداة ووسيلة انتقال لأثر السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي إلى الاقتصاد الحقيقي، حيث يمكن للسلطات النقدية التدخل ورفع نسبة

المشاركة بين البنوك الاستثمارية والمستثمرين، وتوجيه البنوك الاستثمارية إلى زيادة هامش الربح أو الأرباح الموزعة مما يؤدي إلى زيادة الودائع الاستثمارية، وسحب السيولة من السوق، وزيادة الناتج القومي، ومن ثم الحد من ظاهرة التضخم، والعكس صحيح في حالة الركود. كما يمكن للبنك المركزي التحكم في معدل الربح في المراجحات والإيجارات، والتميز في هذه النسب حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة والوضع الاقتصادي من تضخم أو ركود. (عبدالله لسبط، 2019، 117)

**2. قناة حجم الائتمان:** تعد عمليات خلق النقود والائتمان في المصارف الإسلامية عمليات محدودة جداً وذلك كنتيجة لتحريم التعامل بسعر الفائدة، وكون الودائع الجارية في البنوك الإسلامية نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالبنوك التقليدية والودائع الاستثمارية، لذلك فإن التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال قناة حجم الائتمان في الاقتصاد الإسلامي ضعيف نسبياً، ويمكن للبنك المركزي في حالة اتباع سياسة توسعية خفض هامش المراجحات ونسب المشاركة بين البنوك الاستثمارية والمستثمرين، وبالتالي تخفض تكلفة التمويل مما يسمح بزيادة التمويل المصرفي، وزيادة الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) ومن ثم الناتج الكلي، والعكس صحيح في حالة اتباع سياسة انكماشية. (عبدالله لسبط، 2019، 118)

**3. قناة أسعار الأصول:** وفقاً للشريعة الإسلامية لا يجوز التعامل بالربا وهذا ما يترتب عليه منع التعامل بالسندات وأذون الخزانة، وهذا الحظر لا ينطبق على أسعار الأسهم والصكوك، لذلك فإن البديل هو التوسع في النوافذ الاستثمارية مثل الصكوك ففي حالات التضخم يمكن أن تصدر الحكومة أو البنوك صكوك استثمارية لعدد من المشروعات مما يمتص السيولة النقدية من السوق، مما يترتب عليه انخفاض كمية النقود والطلب الاستهلاكي، وزيادة الاستثمار والناتج القومي، ومن ثم انخفاض الأسعار. والعكس صحيح في حالة الركود يمكن أن تتدخل الحكومة بشراء الصكوك الاستثمارية من السوق.

**4. قناة سعر الصرف:** تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار سعر صرف عملتها الذي يعد سبباً رئيساً لنمو التجارة الخارجية، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، وتعود أهميتها إلى كون تأثيرها يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، والاستثمار الخارجي، وتدفق رأس المال، (طاوس صالح، 2015، 50) ولا يوجد محذور على استخدام سعر الصرف ضمن أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي طالما أنه في ضوء الضوابط والمعايير الإسلامية.

**المحور الثاني: معالم السياسة النقدية في الحضارة الإسلامية ودورها في الحد من الأزمات الاقتصادية:**

يمكن التعرف على معالم السياسة النقدية في الحضارة الإسلامية ودورها في الحد من الأزمات من خلال النقاط التالية:

## أ. معالم السياسة النقدية في الحضارة الإسلامية:

بداية يجب الإشارة إلى أنه خلال فترة تطبيق الاقتصاد الإسلامي في الحضارة الإسلامية وحتى منتصف القرن العشرين كانت النقود والعملات الرئيسية تصنع من المعادن النفيسة الذهب والفضة، والتي كانت تتصف بالتساوي بين قيمتها الإسمية كعملة والفعلية كمعدن، وكان الاستثناء عن ذلك تختص به العملات المساعدة المخصصة للمعاملات زهيدة الثمن، وهذا التساوي بين القيمة الإسمية والفعلية للنقود كانت له انعكاساته على السياسات النقدية المطبقة خلال هذه الفترة الزمنية، والتي كان محور اهتمامها هو ضبط الإصدار النقدي وكمية النقود، حيث أقر الفقهاء أن من وظائف الدولة سك العملات وضبط الإصدار النقدي باعتباره عملاً سيادياً للدولة، (بهاز جيلالي، 2011، 9-10) وفي ذلك يقول الإمام أحمد " لا يصلح ضرب الدرهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إذا رُخص لهم ركبوا العظام" (خالد الرباط، 2009، 274)

وقد نبه بعض الفقهاء والمؤرخين إلى ضرورة قيام الدولة بسياسة نقدية سليمة تعمل على ضبط كمية النقود، والعلاقة بين النقود الأصلية والنقود المساعدة، فقد أشار المقرئزي إلى أن من أهم أسباب الأزمة الاقتصادية التي حدثت في مصر في عهده سوء السياسة النقدية المطبقة، وزيادة المعروض النقدي، ورواج الفلوس النحاسية نتيجة الفساد وإسراف الحكام في سك العملات النحاسية (المساعدة) والبعد عن قاعدة المعدنين الذهب والفضة، مما أدى إلى أن أصبحت الفلوس النحاسية (العملات المساعدة) تمثل المعروض النقدي، (المقرئزي، 2007، 120، 144-145) حيث أن العملات الرديئة تطرد العملات الجيدة من التداول وفقاً لقانون غريشام فإذا كان هناك عملتان من العملات المعدنية، وكلاهما عملة قانونية لها نفس القيمة الإسمية ولهما قيمة سوقية مختلفة وفقاً لمحتوى السلع الفعلي، فإن العملة التي لديها أكبر خصم بين قيمتها الإسمية ومحتواها السلعي الفعلي (قيمتها الفعلية) ستؤدي إلى استبعاد العملة التي تحتوي على فرق أقل بين قيمتها الإسمية ومحتواها السلعي الفعلي، (Jagjit S. Chadha, 2018, 3-4) لذلك أصبحت الفلوس النحاسية في عهد المقرئزي تمثل المعروض النقدي، وأصبح ينسب إليها سائر السلع والمبيعات بعد أن كانت مخصصة لشراء السلع زهيدة الثمن فقط، نظراً لكثرة المعروض منها واختفاء النقود الأصلية وذلك لأن الناس لكثرة تمرنهم عليها أفوها وأصبحت ثمناً لسائر المبيعات الزهيدة والعظيمة على حد سواء، مما أدى إلى زيادة الأسعار والتضخم، (المقرئزي، 1018هـ، 72) حيث زاد المعروض النقدي منها بنسبة أكبر من الزيادة في السلع والخدمات (النواتج المحلي الإجمالي)، نظراً لوفرة المعدن وفساد الحكام وإسرافهم في سك العملات النحاسية لأن القيمة الإسمية لهذه العملات كعملة كانت أكبر من القيمة الفعلية لها كمعدن، مما يشكل أرباحاً للحكام الذين اتجهوا إليها لتحصيل الفوائد والأموال، وهذا ما أدى إلى فساد السياسة النقدية وزيادة المعروض النقدي وارتفاع الأسعار. (المقرئزي، 2007، 144-145)

كما أشار المقريري أيضًا إلى خطورة تهريب المعادن النفيسة الذهب والفضة والتي هي أصل النقود والعملات، نتيجة استيراد النحاس الأحمر من بلاد الفرنجة ودفع مقابله الذهب والفضة بهدف سك الفلوس النحاسية، مما أدى إلى اختفاء العملات الأصلية من الأسواق والاعتماد على العملات المساعدة (الفلوس النحاسية) في سائر المعاملات. (المقريري، 1018هـ، 72)

هذا وقد اقترح المقريري ورسم السياسة النقدية السليمة للخروج من الأزمة الاقتصادية العظيمة التي حدثت في عهده ولخصها فيما يلي:

**1. ضرورة العودة إلى نظام النقد الطبيعي القائم على المعدنين الذهب والفضة،** حيث يتميز المعروض منهما بالثبات النسبي وهذا ما يحد من الزيادة في المعروض النقدي بنسب كبيرة، ومن ثم يحافظ على استقرار الأسعار ويعالج مشكلة التضخم، وهذا ما أشار إليه المقريري في قوله أن الأسعار في عصره وقت الأزمة الاقتصادية وغلاء الأسعار إذا نسبت إلى الدنانير الذهبية والدرهم الفضية لا يكاد يوجد فيها اختلاف أو تفاوت عن مستوى الأسعار قبل الأزمة. (المقريري، 2007، 155-156)

**2. ضبط الإصدار النقدي وضرورة وجود نسبة خاصة بين النقود الأصلية (المصنوعة من الذهب والفضة) والنقود المساعدة (المصنوعة من النحاس) على أساس حرية الصرف وكمية وأسعار ما تحتويه** هذه العملات من معادن نفيسة، كما أن العملات المساعدة (النحاسية) يجب أن يتوقف دورها على تسهيل المعاملات زهيدة الثمن والتي صنعت من أجلها. (المقريري، 2007، 144-145)

**3. عدم الخروج على قاعدة التساوي بين القيمة الإسمية والحقيقية للنقود المعدنية،** حيث يجب ألا تتجاوز القيمة الإسمية للنقود قيمة المعدن المصنوعة منه بالإضافة إلى تكلفة السك، وهذا ما أوضحه المقريري في أمثله عملية لحساب قيمة الدنانير الذهبية والدرهم الفضية والفلوس النحاسية. (المقريري، 1018هـ، 72)

أضف إلى ما سبق اتفاق الفقهاء على أنه لا يحق للدولة إصدار النقود إلا بالقدر الذي يحقق مصالح الدولة والأفراد، وذلك بزيادة حجم الكتلة النقدية في حدود النمو المحقق في سوق السلع والخدمات. (بهاز جيلالي، 2011، 767) ومنع المصارف من اشتقاق النقود التي تعتبر من أهم أسباب التضخم.

أما عن تنظيم عرض النقود في ظل النقود الورقية: فقد أقر الفقهاء أن السلطات النقدية في الدولة الإسلامية تشرف على عملية الإصدار النقدي وتعد هذه العملية من أعمال السيادة ولا يجوز لغيرها القيام بها، (بهاز جيلالي، 2011، 767) ويجب على هذه السلطات النقدية العمل على ثبات قيمة النقود عبر الزمن لأنها وسيلة للتبادل ومقياس للقيم، لأن التغير والانخفاض في قيمة النقود يترتب عليه ظلم للرعية وأرباب الأموال وكثير من الأضرار والمشكلات الاقتصادية، (المقريري، 2007، 146) لذا فإنه يجب أن لا يكون هناك إصدار نقدي جديد أو نمو في المعروض النقدي إلا لأسباب اقتصادية معتبرة مثل نمو الإنتاج،

حيث يحق للسلطات النقدية زيادة عرض النقود لتسهيل التبادل ولكن بنفس نسبة الزيادة في حجم الإنتاج والمعروض من السلع والخدمات بما يحافظ على قيمة النقود ومستويات الأسعار، ويكون هنا ما تولده البنوك التجارية من نقود ائتمانية محكوم بالسياسة النقدية للدولة، وبالتالي فإن حجم المعروض النقدي يتوافق مع الاحتياجات الفعلية في المجتمع، وليس هناك مجال لتوسع نقدي يتجاوز متطلبات التوسع والنمو في الإنتاج، مما يحد من خطر التضخم والارتفاع في الأسعار. (إبراهيم عبد الحليم عباد، 2011، 5)

وعليه فإنه لا يحق للدولة أن تصدر نقود للقيام بعملية التمويل التضخمي لعجز الموازنة نتيجة زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها، (بهاز جيلالي، 2011، 767) أما التمويل بالعجز فيرى الشاطبي أنه يكون عندما يرجى لبيت المال أو ينتظر دخلاً، أما إذا كان لا يرجي ولا ينتظر دخلاً لبيت المال فلا بد من تقديم طلب الإعانة من خالص المال أو جريان ضريبة التوظيف. (كايد يوسف قرعوش، 2007، 103)

**يستنتج من ذلك** أن تطبيق السياسة النقدية في الإسلام بشأن إدارة المعروض النقدي لا يؤدي إلى الأزمة، أو أن تطبيق هذه السياسة يؤدي إلى الحد من وقوع الأزمات، حيث أن الشريعة الإسلامية تمنع السلطات النقدية من زيادة الإصدار والمعروض النقدي إلا بما يتوافق مع الاحتياجات الفعلية في المجتمع، بما لا يتجاوز متطلبات النمو والتوسع في الإنتاج. وهذا ما يدعم الفرض القائل بأن تطبيق السياسة النقدية الإسلامية والالتزام بالفلسفة التي تقوم عليها يحد من وقوع الأزمات الاقتصادية المالية والنقدية.

#### ب. السياسة النقدية في الإسلام وسعر الصرف:

سبق الإشارة إلى أن مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم التدخل المباشر في الاقتصاد من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، لذلك فإن السياسة النقدية في الإسلام أقرت حرية الأسعار وتحديد سعر الصرف سواء بين العملات المحلية وبعضها البعض، أو بين العملات المحلية والخارجية وفقاً لقوى السوق، وقد كان سعر صرف العملات في الحضارات الإسلامية التي كانت تعتمد على النقود المعدنية يتم تحديده وفقاً لما تحتويه هذه العملات من معادن نفيسة. أما في ظل النقود الورقية فلا يوجد ما يمنع أن تقوم البنوك المركزية في الدول الإسلامية بالتأثير في سعر صرف عملاتها الوطنية عن طريق التحكم في المعروض النقدي، والدخول إلى السوق بائعاً أو مشترياً للعملات المحلية أو الأجنبية للتأثير في سعر الصرف وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، طالما أن ذلك يتم وفقاً لقوى السوق والعرض والطلب على هذه العملات.

ويرى البحث أن إقرار النبي ﷺ لتعامل المسلمين بأكثر من عملة في عهده ووجود سعر صرف بينهما فكرة تستدعي الدراسة والاهتمام، فلماذا لم يقر النبي ﷺ التعامل بأحدهما أو قام بإنشاء عملة جديدة للمسلمين داخل الدولة الناشئة وهو ما يحقق الاستقلال الاقتصادي للمسلمين، لأبد أن في ذلك هدف

تشريعي ومقصود في حد ذاته، أو مصلحة مستترة يمكن أن تستفيد منها الأمم الإسلامية في مراحل لاحقة، وإذا افترضنا أن قيمة النقود المعدنية في ذلك التوقيت والتي كانت تتكون من الدينار الذهبية الرومانية، والدرهم الفضية الفارسية تتفاوت في درجة استقرارها وفقاً لكمية المعروض النقدي ودرجة الوفرة أو الندرة للمعادن التي تصنع منها هذه النقود، وأن المعروض من الذهب كنقود أو كمعدن أكثر استقراراً من المعروض من الفضة كمعدن ونقود، وهذا ما ينعكس على سعر الصرف بين الدينار الذهبية والدرهم الفضية، وهذا ما يمكن إثباته تاريخياً فيذكر المقريري أنه سنة 397هـ تزايد أمر الدرهم القطع (المنقوصة) والمزايمة (التي تزيد عنها في الحجم وليس الوزن) فبيع كل 34 درهماً بدينار، فنزع السعر واضطربت الأسعار فدفعت بيت المال بالدرهم الجدد التي بلغت قيمة الواحد منها أربعة دراهم من القطع والمزايمة، وتقرر أمر الدرهم الجدد على 18 درهماً بدينار، وأنه عندما مات الظاهر برقوق كان يعطى في الدينار الذهب إلى 30 درهماً من الفضة، (المقريري، 2007، 139-145) هذا وقد اقترح المقريري إصلاح النظام النقدي للتغلب على الأزمة الاقتصادية في عهده وتحديد سعر صرف الدينار الذهبية والدرهم الفضية والفلوس النحاسية وفقاً لمدى توافر المعدن وتكلفة السك على أن يكون الدينار الذهبي في ذلك الوقت وحسب المقريري يساوي 24 درهماً من الفضة المعاملة المصنوعة من الفضة التي لم تضرب ولو تغش، ويساوي 124 درهماً من الفلوس النحاسية وهو سعر صرف الدينار حينئذ. (المقريري، 2007، 155)

**ويرى البحث أن الالتزام بالسياسة النقدية في الإسلام والفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها، ومبدأ حرية الصرف كفيل بأن يحفظ اقتصادات الدول الإسلامية المطبقة له من الوقوع في الأزمات الاقتصادية المالية والنقدية، حيث يتوقف دور البنك المركزي على تحقيق الاستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية وفقاً للعرض والطلب وقوى السوق في ضوء حرية الصرف، مما يعمل على تحقيق التوازن التلقائي بين قيمة الصادرات والواردات، ويحد من العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولا يشكل ضغطاً متزايدة على الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية، ويحد من التقلبات المفاجئة في سعر الصرف ويحافظ على استقراره.**

**يستنتج من ذلك أن تطبيق السياسة النقدية في الإسلام بشأن حرية التبادل وسعر الصرف لا يؤدي إلى الأزمة، أو أن تطبيق هذه السياسة يؤدي إلى الحد من وقوع الأزمات، نظراً لأن التغير في سعر الصرف مرتبط بقوى العرض والطلب على هذه العملات في السوق، وحركة الصادرات والواردات، مما لا يشكل ضغطاً على احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، ويحد من المشكلات والتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تحدث نتيجة التدخل الإداري في تحديد سعر الصرف، ويحافظ على استقرار سعر الصرف. وهذا ما يدعم الفرض القائل بأن تطبيق السياسة النقدية الإسلامية والالتزام بالفلسفة التي تقوم عليها يحد من وقوع الأزمات الاقتصادية المالية والنقدية.**

## ج. السياسة النقدية في الإسلام وخلق الائتمان:

جدير بالذكر أن فكرة خلق الائتمان كانت موجودة ومعروفة منذ بداية تأسيس الدولة الإسلامية، فيذكر عن عبدالله بن الزبير أنه عندما قُتِلَ الزُّبَيْرُ ﷺ، وَلَمْ يَدَعْ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِلَّا أَرْضَيْنِ، مِنْهَا الْعَابَةُ، وَإِخْدَى عَشْرَةَ دَارًا بِالْمَدِينَةِ، وَدَارَيْنِ بِالْبَصْرَةِ، وَدَارًا بِالْكُوفَةِ، وَدَارًا بِمِصْرَ، قَالَ: وَإِنَّمَا كَانَ دَيْنُهُ الَّذِي عَلَيْهِ أَنْ الرَّجُلُ كَانَ يَأْتِيهِ بِالْمَالِ، فَيَسْتَوْدِعُهُ إِيَّاهُ، فَيَقُولُ الزُّبَيْرُ: لَا، وَلَكِنَّهُ سَلَفٌ؛ فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ، (البخاري، 1400، 3129) وفي ذلك دليل أن الزبير ﷺ كان فطناً ومدركاً للفرق بين الوديعة والقرض، فالوديعة لا تنقل ملكية الشيء ولا يجوز استعماله ويجب رده بالذات، أما القرض فينقل ملكية الشيء على أن يُرد مثله، (رائد أحمد، 2012، 70-71) وهذا ما يتيح للمودع لديه حرية الانتفاع بأصل القرض واستخدامه على أن ترد قيمته عند طلبه، وهذا ما يدخل في مضمون خلق الائتمان.

يؤخذ من ذلك أن فكرة خلق الائتمان والانتفاع به كانت موجودة ومعروفة منذ نشأت الدولة الإسلامية، ولكن هل كان استخدام هذه الفكرة على النحو المعمول به في الوقت الحاضر، أم في ضوء ضوابط ومعايير إسلامية، يلاحظ على الائتمان في ظل الحضارة الإسلامية ما يلي:

1. البعد عن التعامل بالربا والفوائد وفكرة خلق النقود؛ حيث كان هذا الائتمان في صورة قروض حسنة دون دفع أي فوائد أو حتى رسوم نظير خدمات الاحتفاظ بالنقود، وكانت توجه هذه الأموال إلى الاستثمار المباشر وليس الإقراض بفائدة، وهذا ما يؤدي إلى ثبات المعروض النقدي واستقراره وعدم تعرض الاقتصاد للتضخم المفاجئ وارتفاع الأسعار نتيجة الزيادة الكبيرة في المعروض النقدي وخلق النقود المصرفية.

2. أن خلو المعاملات الإسلامية من الربا والتعامل بالفائدة أدى إلى تحريم عقود المشتقات المالية والمستقبلات، وهذا ما يؤدي إلى ربط المعاملات المالية بحركة الاقتصاد العيني (الحقيقي)، ومن ثم الحد من وجود الفقاعات المالية التي كانت سبباً في العديد من الأزمات الاقتصادية المحلية والدولية، فالاعتماد الكلي على نظام الفائدة كآلية جوهرية لإدارة النظام المصرفي في النظام الرأسمالي أدى إلى اضطرابات متعددة وانحراف كامل بعمليات الائتمان عن القيام بدورها الجوهرية في تنمية عمليات الإنتاج والاستثمار، وتمادي البنوك في تمويل عمليات بعيدة عن مجال الإنتاج والاستثمار، مما أدى إلى وقوع أزمات مثل الأزمة المالية العالمية في 2008. (رفعت العوضي، 2009، 22-23)

هذا ويرى البحث أن فكرة خلق النقود والائتمان يمكن أن تعمل في ظل الاقتصاد الإسلامي ولكن وفق ضوابط شرعية إضافة إلى الضوابط الفنية والموضوعية وتوجيهات البنك المركزي، وهي ضوابط تضمن أن تتجه رؤوس الأموال التي يتم توليدها عن طريق خلق النقود والائتمان إلى أنشطة استثمارية كنتاجية لتحريم التعامل بالفائدة والالتزام بالمعاملات الإسلامية البديلة مثل؛ المضاربة، والمشاركة، والمرابحة،



والسلم،<sup>(\*)</sup> وهذا يعني أن خلق النقود والائتمان سوف يترتب عليه زيادة في الإنفاق الاستثماري والعرض الكلي من السلع والخدمات بما يوازي الزيادة في خلق النقود والائتمان، ومن ثم الحفاظ على مستوى الأسعار والحد من التضخم وتحقيق التنمية الاقتصادية في الوقت نفسه.

**يستنتج من ذلك** أن تطبيق السياسة النقدية في الإسلام بشأن خلق النقود والائتمان لا يؤدي إلى الأزمة، أو أن تطبيق هذه السياسة يؤدي إلى الحد من وقوع الأزمات، نظراً لأن التغير في القطاع النقدي مرتبط بالتغير في الاقتصاد العيني أو الحقيقي. وهذا ما يدعم الفرض القائل بأن تطبيق السياسة النقدية الإسلامية والالتزام بالفلسفة التي تقوم عليها يحد من وقوع الأزمات الاقتصادية المالية والنقدية.

ومن الاستنتاجات السابقة يمكن أن نصل إلى استنتاج عام مفاده بثبوت الفرض القائل بأن تطبيق السياسة النقدية في الإسلام والالتزام بالفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها يؤدي إلى الحد من الأزمات الاقتصادية المالية والنقدية، ويحافظ على استقرار الأسعار.

**المحور الثالث: مدى فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي وإمكانية الاستفادة منها في ظل الاقتصادات المعاصرة:**

يختلف دور السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي عنه في الاقتصاد التقليدي، وذلك نظراً لخصوصية الفلسفة الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، وحرمة التعامل بسعر الفائدة، واقتصار المعاملات المالية التي تتم داخل هذا الاقتصاد على معاملات اقتصادية حقيقية كنتيجة لتحريم الربا وتوريق الديون وعقود المستقبلات والمشتقات المالية، وهذا ما يجعل دور السياسة النقدية أكثر تحديداً وأقل تشابكاً وأكثر فعالية من السياسة النقدية في النظم الوضعية، (علاء بسيوني، 2018، 92-93) هذا وتتميز أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي بفعالية أكبر من مثلتها في الاقتصادات القائمة على أساس سعر الفائدة، نظراً لارتباط المعاملات الاقتصادية بتعاملات حقيقية واعتمادها على أداة المشاركة بدلاً من سعر الفائدة، وأن التقلبات والأزمات التي تحدث في الاقتصادات الربوية من تضخم وكساد لا مبرر لوقوعها في الاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى توافق السياسة النقدية الإسلامية مع ثقافة

<sup>(\*)</sup> تعد صيغ المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم من صيغ المعاملات الإسلامية والتي تعرف على النحو التالي:

- **المضاربة (المقارضة):** هي عقد على الشراكة بين اثنين أو أكثر يقدم أحدهما مالاً والآخر عملاً ويكون الربح بينهما حسب الشروط والاتفاق، والخسارة إن وقعت تكون على صاحب رأس المال أما العامل فيخسر نتيجة عمله الذي قام به. والمضاربة مشروعة بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع. (حسين عبدالمجيد، 2004، 667-673)
- **الشركة أو المشاركة:** هي عقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون رأس المال والربح مشترك بينهما، ويوزع كنسبة شائعة حسب الشروط والاتفاق، وهي مشروعة بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع، ويوجد منها أقسام وأنواع عديدة. (محمد إبراهيم، 2006، 51-54)
- **المرابحة:** هي بيع بمثل الثمن مع ربح موزع على أجزائه، أي بيع السلع بثمن الشراء مع زيادة بمقدار هامش الربح سواء كان محدد بالمقدار أو بالنسبة. (حسن عبدالله الأمين، 1983، 70)
- **السلم:** هو بيع أجل بعاجل، أو هو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد. فهو الصورة العكسية للبيع الأجل، أي التعجيل بدفع ثمن السلعة على أن يؤجل تسليم السلعة نفسها لموعد يتفق عليه في مجلس العقد. (محمد الزحيلي، 1998، 10)

المجتمع المسلم التي تختلف عن ثقافة المجتمعات غير الإسلامية. (مسعود نصبة، 2014، متاح)

هذا وتهدف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي النقدي، والوقاية من الأزمات مثل؛ حالات التضخم أو الكساد، وذلك من خلال ضبط المعروض النقدي بما يتناسب مع حجم الإنتاج والسلع والخدمات في المجتمع، (دحمان عبدالفتاح، 2012، 123) وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية؛ وهي الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض النقدي من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تحقيق أهداف معينة، حيث تستخدم البنوك المركزية عدداً من الأدوات النقدية التي تمكنها من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية، وإدارة المعروض النقدي طبقاً للأهداف الاقتصادية للدولة. (حسين كامل فهمي، 2006، 14) ويستخدم البنك المركزي الإسلامي في إدارته للسياسة النقدية مجموعتين من الأدوات التي تتناسب مع ما يتميز به الاقتصاد الإسلامي من خصائص، والتي يمكن التعرف عليها على النحو التالي: (علاء بسيوني، 2018، 93)

أ. أدوات السياسة النقدية المحايدة: وتشمل مجموعة الأدوات التقليدية التي لا تتعارض مع الفلسفة الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، ويدخل فيها مجموعة من الأدوات الكمية والكيفية والأدوات التي يمكن تطويعها مثل؛ نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي، ونسبة السيولة، والحد الأعلى لإجمالي التمويل، وسياسة تأطير القرض، والسياسة الانتقائية للقروض، بالإضافة إلى الأدوات المساعدة التي تشمل وسائل الإقناع الأدبي، وإصدار التوجيهات والتعليمات، والإعلام، والإجراءات العقابية وغيرها. (دحمان عبدالفتاح، 2011، 781-782)

ب. أدوات بحاجة إلى تطوير بما يتلاءم مع فلسفة الاقتصاد الإسلامي وقاعدة المشاركة: ويدخل فيها من الأدوات الكمية؛ سعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، والودائع المركزية، ومن الأدوات الكيفية أدوات سياسة تأطير القرض، والسياسة الانتقائية للقروض التي لا تتناسب مع فلسفة الاقتصاد الإسلامي.

ج. أدوات مقترحة من قبل بعض الباحثين: دأب الكثير من الباحثين المسلمين على اقتراح وتطوير أدوات للسياسة النقدية الإسلامية تتوافق مع الشريعة الإسلامية والفلسفة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي ومتطلبات العصر ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

1. تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية: فبالرغم من أن نسب الودائع الجارية لدى البنوك والمصارف الإسلامية في ظل الاقتصاد الإسلامي تكون قليلة جداً مقارنة بالودائع الاستثمارية، نظراً لتحريم الربا والاحتياز مما يدفع المدخرين وأصحاب الأموال إلى استثمارها بدلاً من اكتنازها وتآكلها بفعل الزكاة، ورغبة المدخرين في الحصول على الأرباح، إلا أن تجميع الودائع الجارية يشكل مبالغ كبيرة يمكن استخدامها في تقديم التمويل قصير الأجل للمشروعات الاستثمارية المختلفة سواء في صورة مساهمة

للحصول على الأرباح أو قروض حسنة، وبالتالي يمكن أن يستخدم البنك المركزي سياسة التغيير في نسب تخصيص هذه الودائع كأحد أدوات السياسة النقدية الإسلامية وتوجيه الاقتصاد حسب السياسة النقدية المطلوبة. (دحمان عبدالفتاح، 2012، 123-124) أو الاحتفاظ بها إذا كان الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية تتطلب سحب جزء من الكتلة النقدية من التداول. (جمال بن دعاس، 2010، 95)

**ويرى البحث** أن الفرق بين السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي والتقليدي في مسألة الودائع الجارية وخلق الائتمان يتلخص في أن حجم الودائع الجارية وقدرة البنوك على خلق الائتمان في الاقتصاد الإسلامي أقل بكثير منها في ظل الاقتصاد التقليدي، والتزام البنك المركزي والمصارف الإسلامية بوسائل تتماشى مع الشريعة الإسلامية، فيمكن للبنك المركزي الإسلامي أن يتحكم في نسب تخصيص الودائع الجارية وتطبيق سياسة انكماشية أو توسعية عن طريق التحكم في نسب الاحتياطي القانون على الودائع الجارية، والعقوبات التعزيرية كبديل لسعر إعادة الخصم، وسياسة تأطير القروض وتخصيص الائتمان، أو قيام الحكومة بالاستفادة من فائض الودائع الجارية لدى البنوك في إنشاء المشروعات العامة وفقاً لنظام المرابحة، والتوسع أو الانكماش فيها حسب حالة الاقتصاد وأهداف السياسة الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى التأثير في حجم النقود والائتمان المصرفي.

**2. الزكاة كآلية للتأثير في حجم المعروض النقدي:** بالرغم من أن الزكاة تقع في إطار السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي إلا أن لها دور وتأثير فيما يتعلق بالسياسة النقدية، حيث أن إقرار الزكاة على الأموال المكتنزة يحد من الطلب على الاحتفاظ بالنقود لأغراض المعاملة والاحتياط والمضاربة ويجعل له سقف محكوم بنصاب الزكاة، وهذا ما يؤثر على حجم السيولة والمعروض النقدي خارج الجهاز المصرفي، كما يمكن استخدام الزكاة والتغيير في طرق وموعد جبايتها كآلية للتأثير في المعروض النقدي، حيث يمكن للبنك المركزي أو الحكومة إقرار جباية الزكاة نقداً وتوزيعها عيناً في حالة الرغبة في تطبيق سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى معالجة التضخم، أو جبايتها عيناً وتوزيعها نقداً في حالة الرغبة في زيادة المعروض النقدي، ويمكن الجمع بين الأسلوبين بنسب مختلفة، كما يمكن تقديم أو تأخير موعد جباية الزكاة حسب الظروف الاقتصادية والسياسة المطبقة، (دحمان عبدالفتاح، 2011، 779) بشرط أن يكون تعجيل دفع الزكاة اختيارياً أو مقابل تقديم حوافز للممولين، ويدخل تعجيل الزكاة في إطار السياسة الانكماشية وخفض المعروض النقدي، أما تأخير جمع الزكاة فيدخل في إطار السياسة التوسعية وزيادة المعروض النقدي. (جمال بن دعاس، 2010، 97-98)

أما عن فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي في مواجهة التضخم والوقاية منه، فإن السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تعمل داخل الإطار العام للسوق الإسلامية، بما فيه من ضوابط شرعية للنشاط الإنتاجي والاستهلاكي، ودور الدولة في الحياة الاقتصادية، وهذا ما له انعكاساته على السياسة النقدية وأدواتها ومدى فعاليتها وآليات تأثيرها في الحياة الاقتصادية، وهذا ما يمكن إيضاحه على النحو

التالي:

- أن القروض في ظل الاقتصاد الإسلامي لا تقوم بدور كبير في إدارة السوق، كما أن وسائل التمويل بالعجز في معظمها لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية؛ فالدولة في الإسلام لا تلجأ إلى القروض العامة إلا في حالة وجود حاجة عامة يجب عليها القيام بها، بشرط أن يترتب على عدم القيام بها إلحاق الضرر بالمسلمين، وأن يكون ذلك بعد أن تلجأ الدولة إلى تعجيل الزكاة، وتوقع إيراد لاحق لبيت المال يكفي لسداد الحاجة القائمة ويفيض عنها، وإلا كان فرض الضرائب (التوظيف) أولى. (أحمد مجذوب، 2003، 284-286) وهذا ما له تأثيره على السياسة النقدية فانخفاض الطلب على النقود يؤدي إلى زيادة السيولة وانخفاض معدل العائد وسعر الفائدة السائد في المجتمع ومن ثم انخفاض تكلفة التمويل أو الاقتراض.
  - أن دالة استهلاك الأفراد داخل المجتمع المسلم محكومة بمتوسط انفاق الطبقة الاجتماعية، (علاء بسيوني، 2022، 254) ومن ثم فإنها تستمر في الارتفاع مع الزيادة في الدخل حتى مستوى معين يساوي إنفاق الطبقة الاجتماعية ثم يتوقف الاستهلاك عن الزيادة، وتتحول بعدها كل زيادة في الدخل إلى زيادة في الادخار ومن ثم الاستثمار كنتيجة لتحريم الاكتناز وفرض الزكاة على الأموال المكتنزة، وسعي المدخرين للحصول على الأرباح بدلاً من إيداع الأموال بدون مقابل يجعل نسب الودائع الجارية لدى المصارف صغيرة جداً مقارنة بالودائع الاستثمارية، (دحمان عبدالفتاح، 2011، 778) وهذا ما يؤثر على فعالية السياسة النقدية، حيث يعمل ذلك بصورة تلقائية على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار الذي يعد شرطاً أساسياً لتحقيق التوازن الاقتصادي بصفة عامة، وتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.
  - أن أي إصدار نقدي يفوق حاجة المجتمع الاقتصادية ويتوقع أن يؤدي إلى إلحاق الضرر بعموم المجتمع أو ببعض شرائحه يجب على الدولة الامتناع عنه، لأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح. (أحمد مجذوب، 2003، 22-23) وهو ما يعمل على الوقاية من التضخم الناتج عن زيادة المعروض النقدي.
- وبالرغم من ذلك إلا أن فاعلية السياسة النقدية الإسلامية في معالجة المشكلات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية بواقعها الحاضر يعد أمراً مشكوكاً في صحته، وذلك نتيجة لقيام اقتصادات هذه الدول على أسس غير إسلامية، وفلسفة اقتصادية غير التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، والاعتماد لفترة طويلة من الزمن على التعامل بسعر الفائدة، بالإضافة إلى حالة الضبابية المثارة حول السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي وأدواتها وقنوات تأثيرها، وعدم اختبارها، مما يعيق فاعليتها ويصرف الدول عن تبني هذه السياسة، (علاء بسيوني، 2018، 95) وهذا ما يتطلب كثيراً من البحث والعمل على إفراز هذه السياسة ووضعها في إطار نظري يسهل تطبيقه في ظل مجتمعات تقوم اقتصاداتها على أسس غير إسلامية، ووضع آليات جديدة بديلة لسعر الفائدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتسهل من عملية الانتقال مما هو كائن إلى ما يجب أن يكون.**

**يستنتج من ذلك:** أن السياسة النقدية في الإسلام مبنية على أسس تلقائية وتعمل داخل الإطار العام للنشاط الاقتصادي الإسلامي الذي تحدده الشريعة الإسلامية، كما أن دورها وقائماً وأكثر تحديداً وأقل تشابكاً وأكثر فعالية من السياسة النقدية في النظم الوضعية، نتيجة لتحريم التعامل بسعر الفائدة وتوريق الديون و عقود المستقبلات والمشتقات المالية، وتحريم الاكتناز، واقتصار المعاملات المالية على معاملات اقتصادية حقيقية، بالإضافة إلى توافرها مع ثقافة المجتمع المسلم وهذا ما يجعلها أكثر فعالية وتناسباً للعمل في المجتمعات الإسلامية، غير أن كيفية استخدام هذه السياسة وأدواتها وقنوات تأثيرها تحتاج إلى كثير من البحث والعمل لإفرازها ووضعها في إطار نظري يسهل تطبيقه خاصة في ظل مجتمعات تقوم اقتصاداتها على أسس غير إسلامية، مما يصنع نوعاً من الضبابية حول السياسة النقدية الإسلامية وكيفية استخدامها وسبل عملها. وطالما استمر ذلك يمكن القول برفض الفرض القائل بأن السياسة النقدية في الإسلام يمكن أن تساهم بدور فعال في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في ظل الاقتصادات المعاصرة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من اعتماد عدد من الدول الإسلامية (السعودية، وإيران، والسودان، وباكستان، وماليزيا .. الخ) لصيغ مالية ومصرفية إسلامية، وانتشار البنوك الإسلامية في هذه الدول إلى جانب البنوك التقليدية، إلا أن هذه الدول لم تطبق سياسة نقدية إسلامية خالصة، واستمرت في تبني السياسات النقدية التقليدية، وهذا ما يجعل قياس مدى فعالية السياسة النقدية الإسلامية في تحقيق أهدافها أمر من الصعب التحقق منه، خاصة في ظل خضوع المصارف الإسلامية في هذه الدول لأسس وضوابط وتعليمات البنوك المركزية القائمة على أسس غير إسلامية ولا تتوافق مع البناء الاقتصادي الإسلامي. ففي دراسة للتعرف على مدى فعالية السياسة النقدية وقناة الائتمان في ظل وجود مصارف إسلامية في المملكة العربية السعودية والتي يتميز النظام المصرفي فيها بوجود المصارف الإسلامية إلى جانب المصارف التقليدية، وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية عن الفترة 2008: 2019 ونموذج (SVAR) لتقدير الانحدار الذاتي الهيكلي، توصلت الدراسة إلى ما يلي: (أيمن بخاش، 2021، 350)

- أن السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية تنتقل أثارها عبر قناة الائتمان المصرفي ولا يوجد اختلاف جوهري بين قناة التمويل الإسلامي وقناة القروض التقليدية، وتم إرجاع ذلك إلى تركيز المصارف الإسلامية السعودية على عقود المدينات (المرابحة والإجارة) في تمويل الاقتصاد.

- أن استخدام البنك المركزي السعودي للقاعدة النقدية كأداة للسياسة النقدية كان أكثر فعالية من استخدام سعر الفائدة، حيث أثرت التغيرات في الاحتياطات المصرفية في الفترة الأولى من تغييرها على السلوك الائتماني لكل من المصارف التقليدية والإسلامية، بينما تأخر تأثير التغير في سعر الفائدة على المصارف الإسلامية.

- أن هناك ارتباط إيجابي بين التمويل المصرفي الإسلامي والتمويل المصرفي التقليدي (القروض)، حيث يؤدي التغيير في أحدهما إلى التغيير في الآخر.

### النتائج والتوصيات

تم من خلال هذا البحث مناقشة وتحليل السياسة النقدية في الإسلام ومدى فعاليتها في الحد من الأزمات، وإمكانية الاستفادة منها في ظل الاقتصادات المعاصرة، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

1. أن تطبيق السياسة النقدية في الإسلام بشأن إدارة المعروض النقدي، وحرية التبادل وسعر الصرف، وخلق النقود والائتمان لا يؤدي إلى الأزمة، أو أن تطبيق هذه السياسة يؤدي إلى الحد من وقوع الأزمات، ومن ثم يمكن القول بثبوت الفرض القائل بأن السياسة النقدية في الإسلام كانت من أهم عوامل النهضة الاقتصادية والحد من الأزمات في الحضارة الإسلامية، وأن الالتزام بالسياسة النقدية الإسلامية وضوابطها المختلفة يؤدي إلى الحد من الأزمات المالية والنقدية.

لذلك يوصي البحث بأهمية الالتزام بالسياسة النقدية الإسلامية بضوابطها المختلفة والفلسفة التي تقوم عليها للحد من الأزمات المالية والنقدية التي تعاني منها الاقتصادات في العصر الحديث.

2. أن السياسة النقدية في الإسلام مبنية على أسس تلقائية وتعمل داخل الإطار العام للنشاط الاقتصادي الإسلامي الذي تحدده الشريعة الإسلامية، كما أن دورها دوراً وقائياً أكثر تحديداً وأقل تشابكاً وأكثر فعالية من السياسة النقدية في النظم الوضعية، إلا أن كيفية استخدام هذه السياسة وأدواتها وقنوات تأثيرها تحتاج إلى كثير من البحث والعمل لإفرازها ووضعها في إطار نظري يسهل تطبيقه خاصة في ظل مجتمعات تقوم اقتصاداتها على أسس غير إسلامية مما يصنع نوعاً من الضبابية حول السياسة النقدية الإسلامية وكيفية استخدامها وسبل عملها. ومن ثم يمكن القول بضعف فعالية السياسة النقدية الإسلامية في ظل الاقتصادات المعاصرة، ورفض الفرض القائل بأن السياسة النقدية في الإسلام يمكن أن تساهم بدور فعال في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في ظل الاقتصادات المعاصرة.

لذلك يوصي البحث بعمل مزيد من الدراسات والأبحاث عن السياسة النقدية في الإسلام وأدواتها وكيفية استخدامها في ظل الاقتصادات المعاصرة.

## المراجع

## أولاً: مراجع باللغة العربية

- القرآن الكريم.
- إبراهيم عبد الحليم عباد، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية - الجزائر، 2011.
- أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، ع 39، 2017.
- أحمد مجذوب أحمد على، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، 2003.
- أيمن أبكر حسن بخاش، فعالية السياسة النقدية في ظل وجود مصارف إسلامية - دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، الأردن، م 2، ع 18، 2021.
- بهاز جيلالي، بن مسعود عطا الله، معالم السياسات الاقتصادية من منظور إسلامي السياسة النقدية نموذجاً، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية-الجزائر، العدد 12، 2011.
- تقي الدين المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق؛ كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط 1، 2007.
- تقي الدين المقريزي، شذور العقود في ذكر النقود (رسالة في النقود الإسلامية)، مخطوطة، جامعة الرياض، 1018هـ.
- جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية-دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2010.
- حسن عبدالله الأمين، الاستثمار اللاربوي في نطاق عقد المرابحة، مجلة جمعية المسلم المعاصر، م 9، عدد 35، القاهرة، 1983.
- حسين عبدالمجيد حسين، شركة المضاربة في الشريعة الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسسيوط، جامعة الأزهر، أسسيوط-مصر، م 2، ع 16، 2004.
- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، إصدارات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 63، جدة - السعودية، 1427هـ/2006م.
- خالد الرباط، سيد عزت عيد، الجامع لعلوم الإمام أحمد، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - مصر، ط 1، المجلد 9، 2009.
- دحمان بن عبدالفتاح، سفيان بن عبدالعزيز، أدوات السياسة النقدية بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي الوضعي: أي توافق، مجلة الواحات للبحوث والدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 12، 2011.

- دحمان بن عبدالفتاح، سفيان بن عبدالعزيز، فعالية أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 20، 2012.
- \_\_ رائد أحمد خليل، أحكام التصرف في القرض في الفقه الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، 2012.
- رفعت السيد العوضي، الأزمة المالية العالمية المعاصرة والنظام الإسلامي البديل، كلية التجارة جامعة الأزهر، القاهرة، 2009.
- طاووس صالح، مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة (2000-2010م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015.
- عبدالله لسبط، قنوات انتقال تأثير السياسة النقدية للاقتصاد من منظور إسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، مجلد 13، العدد 37، 2019.
- علاء بسيوني عبد الرؤف، أثر الاختلالات الهيكلية على التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية على مصر في الفترة 1991: 2015، كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، القاهرة، 2018.
- علاء بسيوني عبد الرؤف، الانحراف في السلوك الاستهلاكي وأثره على معدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر، المجلة العربية للإدارة، م 42، ع 2، 2022.
- علاء بسيوني عبد الرؤف، السياسات الاقتصادية في عهد النبي محمد ﷺ الفعالية وإمكانية الاستفادة منها الحالة المصرية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد 24، 2020.
- كايد يوسف قرعوش، توظيف ضرائب على الأمة عند عجز الموازنة بين المشروعية وعدمه، مجلة دراسات -علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن، م 34، ع 1، 2007.
- محمد إبراهيم الربابعة، عقد الشركة في الإسلام، مجلة هدى الإسلام، وزارة الشؤون والمقدسات الإسلامية، الأردن، م 50، ع 9، 2006.
- محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط 1، 1400هـ، (بسنده صحيح)، رقم الحديث: 3129.
- محمد عبدالمنعم عفر، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1415هـ.
- محمد عمر شبرا، النظام النقدي والمصرفي في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، م 1، ع 2، 1984.
- محمد مصطفى الزحيلي، التمويل الاقتصادي: عقد السلم والاستصناع في الفقه الإسلامي، دار المكتبي، سوريا، ط 1، 1998.
- محمد ناصر الدين الألباني، الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة، المكتب الإسلامي، بيروت -لبنان، ج 9، ط 2، 1400هـ، (بسنده صحيح)، ص 89.



- محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن الترمذي، تحقيق: زهير الشاويش، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض - السعودية، ط 1، 1408هـ، (بسنن صحيح)، رقم الحديث: 1314.
- مسعودة نصبة، دلال بن طيبي، فعالية أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014م، متاح، لينك: <http://hiwarat.net/?p=417>

### ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

- Jagjit S. Chadha, Of Gold and Paper Money, Cambridge Working Papers in Economics: 1842, University of Cambridge, Faculty of Economics, August 2018.
- M. Umer Chapra, Monetary Policy in an Islamic Economy, Money and Banking in Islam, International Center for Research in Islamic Economics, Jeddah- Kingdom Saudi Arabia, 1983.
- Thierry Warin, Monetary Policy: From Theory to Practices, Middlebury College Economics Discussion Paper NO. 05-08, Middlebury College, June 2005.